المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2022/400

الأحد 04 أيلول، 04 September 2022

M E A K Weekly Economic Report No. 388

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 400/ 2022 التخصصي

سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجمهورية العربية السورية

الأحد 04 أيلول، 04 September 2022

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Alkafry

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 400 لمن يرغب رابط التقرير كاملاً P D F:	MEAK Weekly Economic Report No. 400 link to the full report, P D F:
التقرير في حلته الجديدة، حصيلة متابعة مشروع تدعيم الخبرات وشبكات الارتباط في ميدان الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على الخبر والمعلومة الاقتصادية. وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. مع أطيب تمنياتي ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.	The report, in its new form, is the outcome of the follow-up to the project to strengthen expertise and networks of links in the field of foreign direct investment, which was prepared by the Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). I put it at the disposal of academics, economists, decision-makers and followers, to facilitate access to news and economic information. I absolve myself of responsibility for any incorrect or inaccurate information contained in the report, because the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. with my best wishes Note: I request those who do not wish to continue sending the report to His Excellency, inform me so that his name will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 400/ 2022 التخصصي

سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجمهورية العربية السورية

الأحد 04 أيلول، 04 September 2022

Contents

المقدمة:..... 4
1 - الأوضـــاع الحاليـــة..... 11
ألف - الصورة العامة: 11
باء- تركيب الناتج المحلي الإجمالي: 14
جيم - التجارة الخارجية:..... 17
دال - أوضاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة:..... 21
2 - تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة:..... 31
(أ)- تأثير الاستثمارات على فرص العمل:..... 31
(ب)- تأثير الاستثمارات على نقل التكنولوجيا:..... 34
(ج)- تأثير الاستثمارات على تكوين رأس المال 38
(د) تأثير الاستثمارات على تنمية الصادرات: 41
3- توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات والدول:41
(أ) توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات: 41
(ب) توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب الدول: 43

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 400/ 2022 التخصصي

سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجمهورية العربية السورية

الأحد 04 أيلول، 04 September 2022

المقدمة:

يتضح من تحليل سياسة الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، أن سورية اتبعت منذ بداية الستينات، وحتى منتصف الثمانينات، نظاما اقتصاديا يعتمد على التخطيط المركزي، ويتميز بالحماية الشديدة. وكان أساس السياسة الاقتصادية في تلك الفترة هو توسيع القطاع العام، وترك بعض القطاعات للمبادرة الخاصة (مثل تجارة التجزئة، والقطاع الزراعي). أما القطاع الخاص، فكان دوره محدودا جدا، وكان يعتمد في تنظيمه على قوانين متشددة للغاية.

ومع بداية التسعينات، اتُخذ عدد من التدابير لإدخال الاستثمارات الخاصة إلى قطاعات كانت مؤممة بالكامل، وذلك لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وخلق اقتصاد موجه نحو التصدير.

وتعدّ سورية من دول الدخل المحدود (حيث يبلغ دخل الفرد 1130 دولارا أمريكيا في السنة)، ويبلغ عدد سكانها 17 مليون نسمة، يزدادون بمعدل سنوي يبلغ 2.6 في المائة، أما قوة العمل فتزداد بنسبة 4 في المائة في السنة، حسب تقديرات البنك الدولي1.

1www.worldbank.org/syria, Syrian Arab Republic at a glance, 20/08/2003; http://www.animaweb.org/pays_syrie.php

ويعتمد الاقتصاد السوري، الذي شهد في السابق تدخلا كبيرا من جانب الدولة، على قطاعين مرتبطين بعوامل خارجية، هما القطاع الزراعي، الذي يغطي 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويعتمد على سقوط الأمطار، كما أنه يسمح بتوظيف ثلث السكان العاملين1؛ والقطاع النفطي، الذي يرتبط بالأسعار العالمية، ويغطي 60 في المائة من إجمالي الصادرات، و50 في المائة من موارد الميزانية2.

كما تمثل رؤوس الأموال التي يحولها السوريون المقيمون في الخارج إلى الوطن، مصدرا هاما آخر لعائدات الدولة3. ولكي تتمكن سورية من مواجهة التطور الهيكلي في مناخيها السياسي والاقتصادي، دخلت تدريجيا في سياسة تكييفيه كان لا بد منها لكي تضمن التطور الدائم لاقتصادها، وتتمكن من استيعاب ما تشهده من نمو ديمغرافي كبير (حوالي 200 ألف إلى 250 ألفاً من طالبي العمل الجدد كل سنة) وحل مشكلة البطالة الهيكلية التي تمس حوالي 20 في المائة من السكان العاملين4.

وكان صدور القانون رقم 10 لعام 1991، المتعلق بتشجيع الاستثمارات، دليلا على الوعي بضرورة التغيير ووضع إطار قانوني يجتذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ذلك أن الاستثمارات الخاصة، لا سيما الاستثمارات

1 www.dree.org/syrie, Mission économique de Damas, structure de PIB fiche signalétique de la Syrie, 25/05/2004, p 1-5.

2 www.dree.org/syrie, Mission économique de Damas, structure de PIB fiche signalétique de la Syrie, 25/05/2004, p 1-5.

3 The World Bank Group, Syrian Arab Republic data profiles.

4 Moniteur du Commerce international (MOCI), n° 1569, octobre 2002, p 18.

الأجنبية المباشرة، هي وحدها القادرة على تنويع الاقتصاد وتطويره بأقل تكلفة، وعلى خلق فرص العمل، وجلب رؤوس الأموال والخبرات الفنية. إلاّ أنّ تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يمكن أن يتحقق إلا في مناخ من الاستقرار، والتحرر، والانفتاح الاقتصادي.

ولقد تمتعت سورية خلال الثلاثين سنة الأخيرة، باستقرار لا يمكن إنكاره، وبسيطرة كاملة على عملية انتقال السلطة السياسية. وبفضل وصول الرئيس بشار الأسد إلى الحكم في عام 2000، ترسَّخ هذا الاستقرار، ومضت سورية على طريق الانفتاح وتحرير الاقتصاد وتنويعه وتنميته.

لقد بدأت الحكومة منذ عام 1991 في وضع جملة من الإصلاحات تتصل بتعديل القانون رقم 10 لعام 1991 بواسطة المرسوم التشريعي رقم 7 المؤرخ في 13 آيار/مايو 2000، وذلك لجعل هذا القانون أكثر اجتذابا للاستثمارات الخاصة؛ كما تتصل الإصلاحات بتطوير النظام المصرفي؛ وإعادة النظر في نظام المبادلات؛ وزيادة حجم القطاع الخاص؛ وتحسين مناخ الأعمال والتسهيلات الجمركية؛ وفتح بعض القطاعات أمام المنافسة بعد أن كانت حكرا على الدولة، ومنها بالذات قطاعات المعادن، والنسيج، والحليب ومشتقاته.

ومن المنتظر أن تشهد الدولة إنشاء مصرفين خاصين، وذلك لأول مرة منذ عام 1960، وقد تم ذلك بفضل تعديل القوانين المالية، ومن المقرر أن تلعب المشروعات الصغرى والمتوسطة دورا هاما في تطوير الاقتصاد، وإن كانت ستضطر في الوقت نفسه إلى مواجهة تحدي التوقيع مستقبلا على اتفاق الشراكة الأوروبية، وذلك في إطار منطقة التبادل الحر الأوروبية المتوسطية، والجهود التي تبذلها الدولة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ومن

الواضح أن السياسة التي تتبعها سورية في الميزانية منذ عام 2000، تعبر عن رغبتها الأكيدة في التحول.

بصورة عامة، يعتمد الاقتصاد السوري اعتمادا كبيرا على العائدات النفطية، وعلى الإنتاج الزراعي، وعلى قطاع النسيج، وعلى التحويلات المالية للمغتربين السوريين. ولقد بقي جزء كبير من الاقتصاد خاضعا لرقابة مشددة من جانب القطاع العام، بدءاً من قطاع الصناعة الثقيلة إلى قطاع التأمين. في حين اقتحم الاستثمار الخاص بعض القطاعات الأخرى كالبنوك، والنسيج، والصناعات التحويلية، والنقل، والصناعات الدوائية.

وهذا ما أدّى إلى ارتفاع أهمية القطاع الخاص رغم بطء التحولات التي لا تزال غير كافية، وذلك لسببين، أولاً، أن النتائج التي تحققت فيما يخص عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر تعتبر بسيطة إذا قورنت بالإمكانات الاستثمارية الكبيرة التي تتمتع بها البلاد. فوفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تحصل سورية سنويا على حوالي 181.6 مليون دولار أمريكي1 وتحتل المرتبة 88 على مجموع 196 بلداً2؛ وثانياً، أن التعديلات التي أدخلت في عام 2000 على قانون عام 1991، احتوت على ترتيبات غير مشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية، وهي من ناحية أخرى غير كافية لتمكين البلاد من الاستفادة من النتائج الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر، ومنها خلق فرص العمل، ونقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية، وتطوير الاقتصاد، وارتياد الأسواق العالمية، وما إلى ذلك.

1 www.cnuced.org/Templates/Webflyer.asp, Flux d'IDE dans les pays, 2004.

2 www.cnuced.org/fdistatistics, FDI Overview selected years, 2004

هذا بالإضافة إلى بطء نمط التحولات الهيكلية (القطاع المصرفي والمالي، والتحول الضريبي، وتطوير المؤسسات وتحسين أدائها). كما أن بعض التعديلات الأساسية في ميدان الاستثمار الأجنبي المباشر قد استُبعدت، أو لم يُركِّز عليها برنامج الإصلاحات الحكومية، الذي يشمل الخصخصة، والمنافسة، وإصلاح الجهاز القضائي، والتحكيم.

وعلى ذلك، فإنّ المناخ الاستثماري بوجه عام غير مشجع، ويفتقر إلى أهم الممارسات الدولية، كما أنه يفتقد القدرةَ التنافسية إذا قورن بالدول المجاورة، باعتبار أنّ سورية تشكو ضعفا في التعريف بما تمتلك من طاقات استثمارية وفي الاتصال بأوساط الأعمال في الخارج. ولعل ذلك هو السبب في أن المستثمرين الأجانب غالبا ما يقيّمون السياسة الاستثمارية تقييما سلبيا، ويرونها تتسم بعدد من النقائص منها الافتقار إلى وضوح الرؤية، والنقص الشديد في المعلومات المتعلقة بعائدات الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء حسب القطاعات أو حسب البلد المصدر للاستثمار، وبطء الإجراءات الإدارية (البيروقراطية)، والفساد المالي، وتأخر البنية التحتية.

كل هذه العقبات من شأنها أن تمنع تدفق، أو استمرار، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية، مما يؤدي إلى بطء نمط التنمية الذي تتبعه الحكومة منذ عام 2000، ويؤخر حل مشكلة البطالة الهيكلية. كما أن عدم الاستقرار السياسي للمنطقة، وباعتبار أن سورية دولة مواجَهة، فضلا عن قربها من العراق، كل ذلك من شأنه أن يحد من الاستثمارات الأجنبية، وأن يزيد من حدة هذه الظواهر. ولذا، لا بد أن تشهد سورية تحولا جذريا وعميقا لتغيير الاتجاهات وتعويض التأخر الذي عانت منه في شتى الميادين المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إنّ تحليل السياسة الاستثمارية في سورية من خلال هذه الدراسة له هدف مزدوج: أولاً، عرض إمكانات سورية فيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ وثانياً، حصر نقاط الضعف بطريقة تجعل سورية قادرة على تحسين قدرتها على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة منها على المدى البعيد. هذا، وتنقسم دراسة السياسة الاستثمارية لسورية إلى سبعة فصول، تبدأ برصد الأوضاع الراهنة للاستثمار الأجنبي المباشر من كل جوانبها وتنتهي بعرض النتائج وما تراه من توصيات.

الفصل الأول – يتناول الأوضاع الحالية والنتائج الاقتصادية، من خلال تحليل النطاق الاقتصادي العام للاستثمارات الأجنبية المباشرة واتجاهاتها مقارنة بغيرها من البلدان المجاورة في المنطقة، وتأثيرها على التنمية الاقتصادية ونقل التكنولوجيا وتوزيعها، حسب القطاعات وحسب البلدان المصدرة للاستثمارات؛

الفصل الثاني – يشمل دراسة الإطار العام، التنظيمي والمؤسسي، للاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويتولى هذا الفصل تحليل الأجهزة الحكومية المكلفة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكل الترتيبات التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى البلد؛

الفصل الثالث - يغطي دراسة أهم المؤثرات التي من شأنها أن تحث المستثمرين الأجانب على الاستثمار في سورية، سواء من الناحية الاقتصادية والتنظيمية أو من ناحية مناخ الأعمال بصفة عامة؛

الفصل الرابع - يدرس فرص الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات الاقتصادية؛

الفصل الخامس - يشمل وصف الجهود المبذولة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، سواء كان ذلك متعلقا بالمزايا الممنوحة أو غير ذلك من الوسائل التي تقدمها الدولة؛

الفصل السادس - يحلل الأهداف التي وضعتها الدولة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، سواء على مستوى الاقتصاد الكلي أو على مستوى التحولات الهيكلية؛

الفصل السابع - يقدم تلخيصا لأهم النتائج، واقتراحا بتوصيات أساسية لتنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية.

نستعرض في هذا التقرير الهام حول الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية، المقدمة والفصل الأول، على أن يتم استعراض الفصول الباقية في تقارير قادمة. علماً بأن بيانات الاستثمار في التقرير الذي أعدته الإسكوا تغطي الفترة 2001 – 2004.

الفصل الأول

1 - الأوضـــاع الحاليـــة

ألف - الصورة العامة:

رغم إقرار عدد كبير من الإصلاحات، من بينها تحرير التجارة وأسعار الصرف، ومنح التراخيص لبعض البنوك الخاصة لكي تمارس نشاطها في السوق السورية، فإن نتائج الاقتصاد السوري لا تزال ضعيفة، ويرجع ذلك أساسا إلى عدد من المآخذ التي تشوب الاقتصاد وتتمثل في سياسة مراقبة الأسعار، وفرض قيود على القطاع الخاص، ومنح المساعدات والحوافز للقطاع الزراعي، والاعتماد على نظام مالي غير ناجح لا مفر من تحديثه، وسيطرة المؤسسات العامة على السوق، وأخيراً ضعف الخصخصة التي لا تمثل حتى الآن عنصرا هاما في السياسة الاقتصادية.

فبعد سنوات من النمو الاقتصادي القوي بين عامي 1995 و1998 (بمعدل 7 في المائة في السنة)، شهد النمو الاقتصادي انخفاضاً حاداً في عام 1999 بلغ حد الركود (-3.8 في المائة). ومنذ عام 2000 أصبح النمو الاقتصادي متذبذباً، وغير مستقر، وبمعدلات متوسطة غير كافية لمواجهة ارتفاع عدد طالبي العمل (حوالي 20 في المائة من العاملين الناشطين)1.

1- http://www.dree.org/syrie, Syrie : principaux indicateurs économiques, janvier 2005, p 1-6.

الشكل 1- نمو الناتج المحلي الإجمالي، 1995-2004

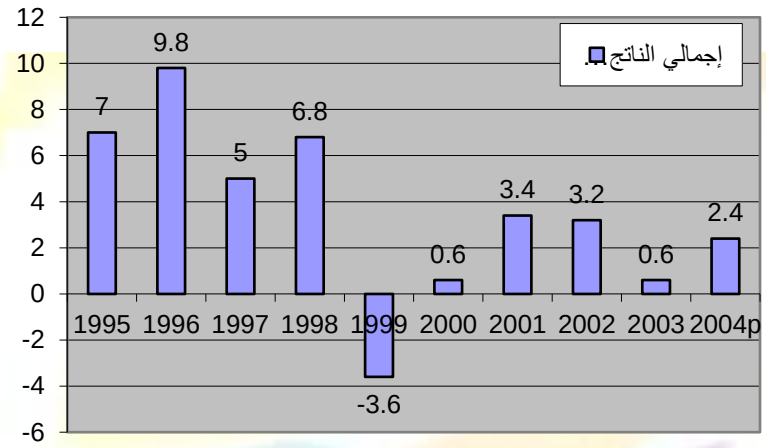

المصدر: http //www.dree.org/syrie:DREE p: تقديري

على أن التضخم المالي غير مستقر، لكنه يبقى بمعدلات معقولة. ولقد أشار صندوق النقد الدولي إلى أن معدل التضخم متذبذب، حيث قارب في عام 2000 حاولي 3 في المائة، وفي عام 2001 حوالي 0.6 في المائة، أما في عام 2003 فقد وصل إلى 4.3 في المائة. وعلى هذا الأساس، فإن السياسة النقدية في سورية تحتاج إلى إصلاح، وإلى تحسين مستوى الشفافية، حتى تتمكن من إرساء سياسة ناجحة. إلى جانب ذلك، فإن من أهم المشاكل التي تواجهها سورية مشكلة عجز الميزانية الذي وصل إلى معدلات كبيرة تهدد ميزانية الدولة (6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، ويبدو أن نمو الاستثمارات الخاصة والأجنبية هو وحده الكفيل بإصلاح الأوضاع المالية للبلاد. 1

1- www.imf.org , Syrian Arab Republic and the IMF, 2 Octobre 2002. World Economic Outlook, septembre 2004.

الجدول 1- المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، 2001-2004

السنة	2001	2002	2003	2004 (متوقع)
المؤشرات الداخلية				
الناتج المحلي الإجمالي [بالمليار دولار]	19.8	20.3	21.8	21.4
السكان [بالمليون]	17	17.4	17.8	18.2
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي [بالدولار]	1165	1167	1225	1176
نسبة التضخم [المعدل السنوي]	3	0.6	4.3	2.1
عجز الميزانية [كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي]	-3.5	-1	-5.9	-6
المؤشرات الخارجية				
الحساب الجاري [بالمليار دولار]	1.2	1.4	-0.1	0.3
الرصيد الجاري [كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي]	6.1	6.8	-0.3	1.3
الدين الخارجي [بالمليار دولار]	21.3	21.5	21.7	22
الدين الخارجي [كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي]	105.9	102.3	100.8	102.6
سعر صرف الليرة السورية في 31 كانون الأول/ديسمبر [بالنسبة للدولار]	51.268	53.458	47.703	-
المصدر: European Intelligence Unit (EIU), , FMI Avril 2004. www.eiu.org				

باء- تركيب الناتج المحلي الإجمالي:

أهم القطاعات في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي هي الصناعات التعدينية، التي تمثل 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ثم الزراعة، حوالي 29 في المائة، ثم الصناعات التحويلية، حوالي 22 في المائة.

وبالنسبة لقطاع النفط، تحتل سورية المرتبة 27 دوليا، بإنتاج يقارب 540 ألف برميل في اليوم. ولقد بلغت قيمة صادرات النفط في عام 2002 ما يعادل 72 في المائة من قيمة الصادرات السورية، و50 في المائة من إيرادات الدولة. أما الغاز الطبيعي، فإن السلطة تحاول استبدال النفط بالغاز لتلبية الاحتياجات الداخلية.

وأما بالنسبة للصناعات التحويلية، فهي تمثل حولي 5 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي و22 في المائة من مجموع الصناعة، وهي تتعلق أساسا بقطاع النسيج (حوالي 10 في المائة من إيراد الصادرات)، وصناعة الأغذية، وصناعة مواد البناء.

في حين أن الزراعة تساهم بحوالي 29 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي هذا الإطار، تمثل زراعة الشعير والقمح أهم القطاعات الزراعية، بينما يغطي القطن حولي 4 في المائة من صادرات الدولة. كما أن الخضر (الزيتون، والطماطم، والخضر الجافة) والغلال، ومحاصيل العنب، والبرتقال، تحتل مرتبة متنامية في قطاع الزراعة والصادرات السورية (6ر5 في المائة من دخل الصادرات). ويلاحظ من جهة أخرى أن التعاونيات العمومية ما زالت تحتل مكانة هامة في هذا القطاع. ولقد كان نمو القطاع الزراعي في عام 2003، وللسنة الرابعة على التوالي، هو الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي (إنتاجية قوية)، إلى جانب قطاع البناء، وقطاع الخدمات.

أما الخدمات فتساهم بنسبة 49 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي1، ونخص بالذكر هنا قطاع التجارة. أما بالنسبة للسياحة، والتي شهدت تقدما كبيرا منذ عام 1990، فهي تعاني حاليا من الأوضاع العامة التي تسود منذ أحداث 11 أيلول/سبتمبر الشهيرة، إلى جانب آثار الحرب على العراق.

ولئن كان القطاع العام يهيمن على الاقتصاد السوري، فإن الحكومة أعربت مؤخرا عن رغبتها في تكييف إدارة المؤسسات العمومية وجعلها أكثر تطابقا مع إدارة السوق، إلى جانب فتح بعض القطاعات التي تحتكرها الدولة أمام المنافسة (مثلا، في ميدان التصدير، والصناعات الحديدية، والنسيج، وإنتاج الحليب ومشتقاته).

الشكل 2- هيكل الناتج المحلي الإجمالي لعام 2001

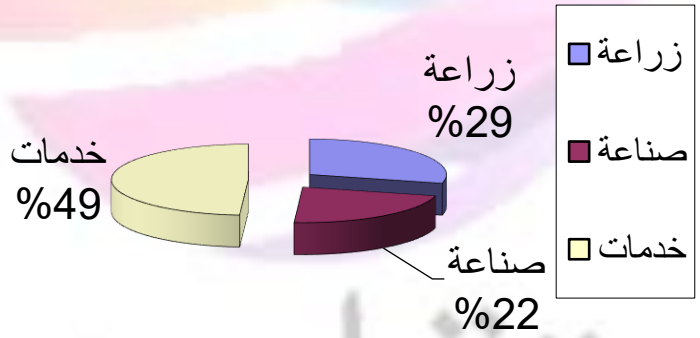

المصدر: ماليات المتوسط، http://www.financesmediterranee.com/payssyrie.htm
ملاحظة: يدخل قطاع النفط ضمن قطاع الصناعة الذي يمثل 22 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ولقد نتج عن ذلك أن حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة جداً، بخلاف الصناعة التي ما زالت تحتل حصة ضئيلة جدا (22 في المائة)،

1 http://www.animaweb.org/pays_syrie.php
www.dfait-maeci.gc.ca/middle_east

وبالتالي، فإن تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة من شأنه أن يساهم في تدعيم حصص الصناعة والخدمات، وتنويع هيكل الناتج المحلي الإجمالي.

بصورة عامة، ورغم ارتفاع أسعار النفط، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي السوري تراجع في عام 2003 (2.5 في المائة)، (بعد أن كان 3.2 في المائة في عام 2002). ويمكن تفسير هذا التراجع أساسا بالنتائج الناجمة عن حرب العراق، حيث تضاءلت كميات النفط المستوردة من العراق بأسعار منخفضة اعتبارا من شهر آذار/مارس 2003، كما أن الصادرات السورية إلى العراق انخفضت أيضا بنسبة كبيرة. لكن من المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي السوري في عام 2004 حوالي 3.6 في المائة، وذلك بفضل نمو القطاع الزراعي واستعادة نشاط القطاع الخاص، إلى جانب ارتفاع أسعار النفط. على أن إيرادات الحكومة السورية تراجعت في عام 2003، بعد تعليق صادرات النفط العراقية.

أما الدين الخارجي السوري فلا يزال مرتفعاً، رغم انخفاضه خلال الألفية الثانية؛ ومن المتوقع أن يصل إلى أكثر من 90 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وأن تصل خدمة الدين إلى أكثر من 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وحوالي 5 في المائة من دخل العملات الأجنبية. ويلاحظ في هذا الإطار أن ارتفاع أسعار النفط مؤخراً من شانه أن يساهم في تحسين الحسابات الخارجية لسورية1. كما أن الاتفاقية الأخيرة الخاصة بإعفاء سورية من 72

1 www.dree.org/economie , dree statistiques ,SYRIE , septembre 2004

في المائة من ديونها إلى روسيا، ستخفّض تخفيضا كبيرا من حجم الديون الخارجية، وبالتالي، من حجم خدمة هذه الديون.

ومن هذا المنطلق، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلعب دوراً هاماً في التخفيف من وطأة هذه المشكلة، فهذه الموارد الإضافية تساهم في تعزيز ميزانية الدولة. وبالتالي فإن نمو الاستثمارات الخاصة يؤدي حتماً إلى زيادة قدرة سورية على تحقيق إنتاجية أكبر، وإلى زيادة إيراداتها من العملات.

جيم - التجارة الخارجية:

تمثل سورية مفترق الطرق بين الشرق والغرب، وهي محور التبادل التجاري في بلاد المشرق. لذا فإنّ سورية توفر للشركات الأجنبية فرصة الدخول إلى أسواق الدول المجاورة.

أما بالنسبة للتجارة الدولية، فإن الاتحاد الأوربي يعد أول شريك لسورية، على أن مجموعة من الدول العربية ما زالت تحتل مركزا هاما في التبادل التجاري مع سورية. من ناحية أخرى، عبرت سورية عن رغبتها في الانفتاح على التجارة الدولية، وعلى هذا الأساس، فقد أبرمت مجموعة من اتفاقيات التجارة الحرة مع لبنان والأردن والمغرب والعراق خلال السنوات الخمس الأخيرة.

ومما يذكر أن المعاملات الأساسية لسورية تجري مع ثلاث دول، هي إيطاليا، وألمانيا، وتركيا، حيث تستورد سورية أساسا التجهيزات، والمواد الاستهلاكية، ووسائل النقل (العربات)، بينما تصدّر النفط، والمنسوجات، والقطن، والمواد الغذائية1.

1 www.missioneconomique.org/syrie/documents_new.asp

الجدول 2- التجارة الخارجية: المستوردون لعام 2003

أرقام 2003	[مليون ليرة سورية	النسبة المئوية
إيطاليا	9957	4.21
ألمانيا	8523	3.60
تركيا	13501	5.70
الإمارات العربية المتحدة	3332	1.41
لبنان	3741	1.58
فرنسا	6133	2.59
الولايات المتحدة	11826	4.99
المملكة العربية السعودية	3936	3.97
قبرص	55	0.02
الجمهورية التشيكية	1508	0.64
إسبانيا	2954	1.25

المصدر: بيانات وردت عن هيئة تخطيط الدولة

التقرير الاقتصادي
الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

الشكل 3- التجارة الخارجية: توزيع المستوردين للخمس سنوات الأخيرة (2003-1999)

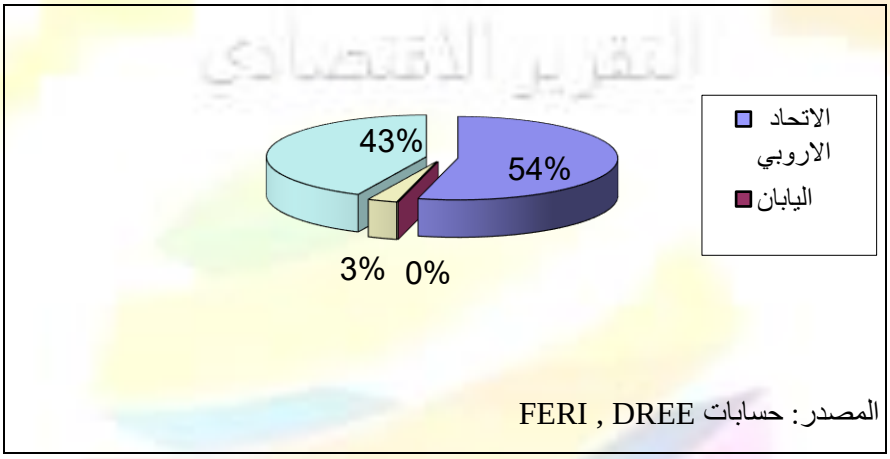

المصدر: حسابات FERI , DREE

الجدول 3 -التجارة الخارجية: الموردون لعام 2003

أرقام 2003	[مليون دولار]	النسبة المئوية
ألمانيا	595	7
إيطاليا	590	6.9
تركيا	529	6.2
الإمارات العربية المتحدة	491	5.7
لبنان	398	4.7
فرنسا	385	4.5
الولايات المتحدة	311	3.6
المملكة العربية السعودية	238	2.8
قبرص	236	2.8
الجمهورية التشيكية	224	2.6

المصدر: حسابات FERI، DREE

الشكل4- توزيع الموردين خلال الخمس سنوات الأخيرة (1999-2003)

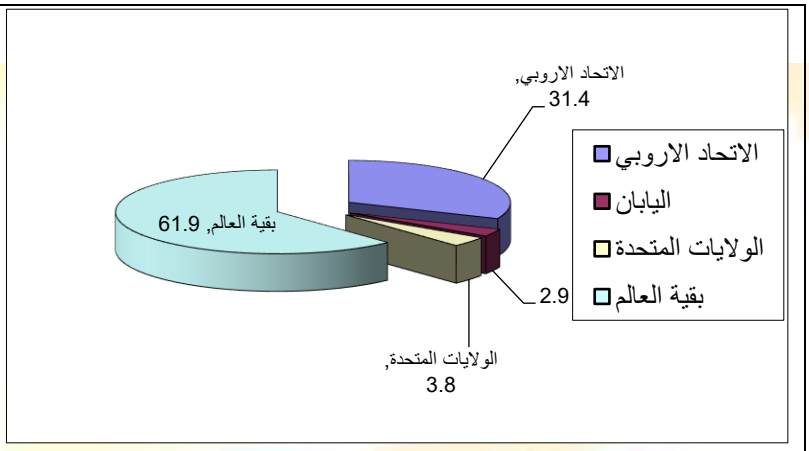

المصدر: حسابات FERI، DREE

ويتسم الميزان التجاري بوجود فائض مستقر. وتشمل الصادرات، إلى جانب النفط، السلع الزراعية ومنها أساساً القطن والحبوب. أمّا عن الواردات، فقد ارتفع معدلها بنسبة 18 في المائة في عام 2003، بعد أن كان 3.7 في المائة في عام 12000.

لقد حقق الميزان التجاري فوائض خلال السنوات الأخيرة. أما الاحتياطيات الخارجية فتمثل مقارنة 9 أشهر من الواردات.

إن تحسن الحسابات الخارجية قد سمح لسورية بفتح المجال أمام إعادة التمويلات المتعددة الأطراف. من ذلك أن البنك الأوربي للاستثمار يدرس حاليا مشروع قرض ثالث بقيمة 165 مليون يورو (تم التوقيع على اتفاقي تمويل في كانون الأول/ديسمبر 2000 وكانون الثاني/يناير 2001 بقيمة

1 www.dree.org/syrie, Syrie : principaux indicateurs économiques, janvier 2005, p 1-6.

إجمالية تبلغ 190 مليون يورو). أما بالنسبة لمساعدات البنك الدولي، فقد استؤنفت من جديد منذ عام 2003، وأما رؤوس الأموال العربية فهي لم تعلق قط مساندتها لسورية، ويبلغ حجمها 1.5 مليار دولار منذ عام 1995.

دال - أوضاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

لا تزال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قليلة نسبيا (حوالي 181.6 مليون دولار في السنة منذ عام 1999) حسب الأونكتاد، لكن من المتوقع أن ترتفع مبدئيا في السنوات المقبلة، حيث تم الاتفاق على أربعة مشاريع استثمارية كبيرة في عام 2003، هي فندق بقيمة 100 مليون دولار (الفور سيزونز)؛ ومصنع لتجميع السيارات الماليزية بروتون؛ واستثمار سعودي في مجال زيت الزيتون؛ ومصنع لإنتاج مكيفات الهواء. 1

ووفقا للبيانات الرسمية المتوافرة، فإن سورية تحتل المرتبة الأخيرة بين سائر دول الضفة الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط فيما يتعلق بالانفتاح على التبادل التجاري والاستثمارات الأجنبية المباشرة (بنسبة 15 في المائة، في حين أن نسبة مصر تبلغ 30 في المائة، وتونس 40 في المائة)2. ورغم مرور 10 سنوات على نشر القانون رقم 10 لعام 1991، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال ضعيفا ومتمركزا في ميدان التنقيب عن النفط واستغلاله3. وفي غياب أي برنامج للخصخصة (علما بأن القطاع الصناعي العام يمثل 80

1 www.animaweb.org, Bilan des investissements MEDA en 2003, p 18 (AFFI –ANIMA)

2 MOCI, n°1569, octobre 2002, p 19.

3 www.dree.org/syrie , Les IDE en Méditerranée : des potentialités de renforcement – le rôle du partenariat Euromed, octobre 2003, p 1-10.

في المائة)، أو مشاريع الامتياز (ما عدا شبكات الهاتف الجوال)، فإن الإمكانية تبقى محدودة. ويبين الشكل 4 أن سورية لم تسجل سوى أربعة مشاريع للاستثمارات الأجنبية في عام 2003، في مقابل 89 مشروعا بالنسبة للمغرب، و21 بالنسبة لمصر.

الشكل 5- مقارنة بين عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتوسطية عام 2003

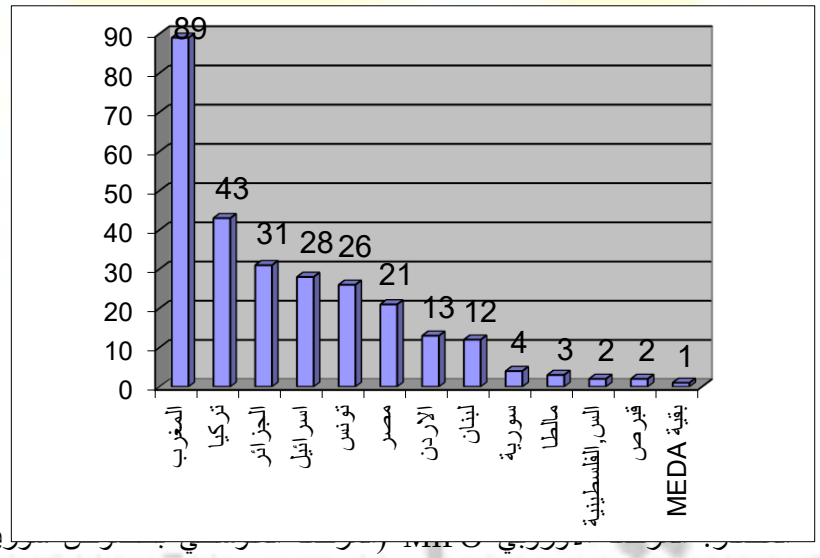

الوكالة الفرنسية للاستثمارات الدولية(AFII)، المشروع الأوروبي أمينة (AMINA),

من الملاحظ أن جميع الجهات المكلفة بتشجيع الاستثمار (مكتب الاستثمار بوزارة الاقتصاد، لجنة التخطيط) لا تملك الوسائل القانونية والمالية لتطوير فرص الاستثمار في سورية، لذلك لا بد من البحث بتعمق لإيجاد الحلول الكفيلة برفع مستوى الاستثمار.

إذا أردنا المقارنة بين سورية وبين الدول التي تنافسها مباشرة، فإننا نلاحظ أن معدلات اجتذاب الاستثمارات تبدو ضعيفة (2 في المائة من مخزون الاستثمار المسجل في الدول المتوسطية) كما يشير إلى ذلك تقرير الأونكتاد (أنظر الشكل 6).

الشكل 6- توزيع مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المتوسطية، معدل وسطي للفترتين 1985-1995 و1999-2003

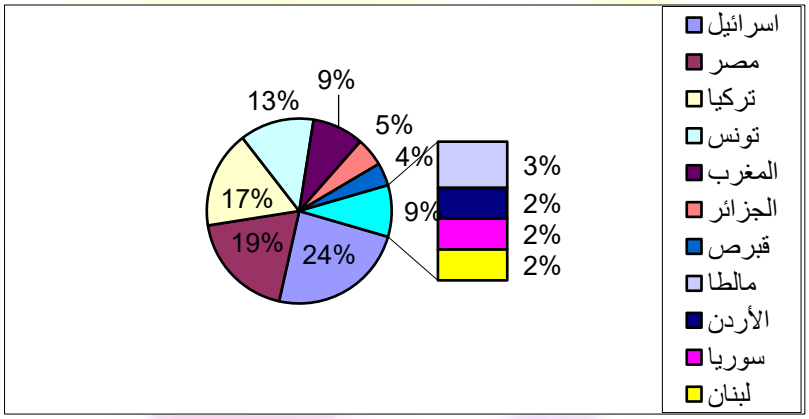

المصدر: الأونكتاد 2003.

ملاحظة: يوضح الجدول معدل وسطي قدره 83 مليون دولار وهو معدل الفترتين 1985-1995 (263 مليون دولار) و1999-2003 (150 مليون دولار).

يتضح من الجدول أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كان محدودا خلال تلك الفترة، حيث تراوح بين معدل وسطي قدره 83 مليون دولار خلال الفترة 1985-1995، وبين 263 مليون دولار و150 مليون دولار خلال الفترة

1999-2003[1]. أما باعتباره نسبة من إجمالي الاستثمارات المنفذة خلال الفترة المذكورة فلم يتعد الاستثمار الأجنبي المباشر 3.7 في المائة في عام 2001، وانخفض إلى 1.9 في المائة في عام 2003(الجدول 4).

الجدول 4- تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية،

1985-2003

السنة	1995/1985	1999	2000	2001	2002	2003
تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بملايين الدولارات	83	263	270	110	115	150
الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة مئوية من مجموع الاستثمارات	2.2	1.8	1.9	2.7	2.2	1.9

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية, 2004 WIR

www.unctad.org/fdistatistics

1 www.unctad.org/fdistatistics , 2004 World Investment Report shift towards services.

الشكل 7- مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية وبقية العالم 2002-1980

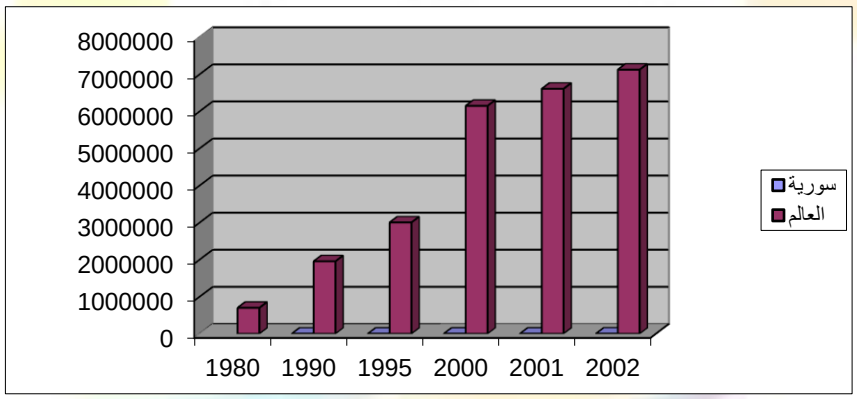

المصدر: الأونكتاد، WIR 2004, www.unctad.org/fdistatistics

يلاحظ في هذا الصدد أن مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم يشهد أي تطور منذ الثمانينات. كما أن القانون الصادر في عام 1991، والإصلاحات التي أجريت على القطاع المصرفي عام 2002، لم تؤد إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، وذلك بسبب عدم توافر الإطار التشريعي اللازم، وعدم الاستقرار، وارتفاع نسبة المخاطر. لكن الملاحظ في نفس الوقت، أنه منذ عام 2003، حدث ارتفاع نسبي في نسبة تدفق المشاريع الاستثمارية، خصوصا من قبل الشركات الدولية الكبرى وفي قطاعات متعددة (كالتقنيات الجديدة للاتصال، والطاقة، والخدمات). من جانب آخر نلاحظ أن سورية استقبلت استثمارات أجنبية مباشرة صينية وتركية وألمانية في قطاع النسيج، أدت إلى تشييد مجموعة من المصانع خلال السنوات الأخيرة، وذلك على إثر تحرير قطاع النسيج في سورية والذي كان له أثر إيجابي على الصادرات التي بلغت 50 ألف طن في عام 2003.

1- توجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

الجدول 5 - مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة بملايين الدولارات، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 1990-2003

السنوات	1990	1995	2000	2002	2003
مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة	374	915	1699	1924	2074
مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	3.0	غير متوافر	9.0	9.5	9.5

المصدر: UNCTAD< World Investment Report, 2004 www.unctad.org/fdistatistics

الجدول مقترح من قبل المؤلفين.

إن نسبة مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي، التي كانت منخفضة جداً في عام 1990، قد حققت نمواً فعلياً منذ عام 2000، لكنها شهدت منذ ذلك التاريخ استقراراً في النسب المسجلة، إذ لم تتجاوز 9.5 في المائة. من ناحية أخرى، وكما يتضح من الشكل التالي، فان سورية ما زالت تحتل مرتبة متأخرة إذا قورنت ببعض الدول النامية الأكثر منها اجتذابا للاستثمارات (مثل تونس، والبحرين، وماليزيا). وعلى هذا الأساس، فإن على سورية أن تقطع شوطاً كبيراً حتى تتمكن من منافسة الدول الأخرى، وحتى تتحول إلى موقع كفيل باجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الشكل 8 ـ نسبة مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي لسورية وبعض الدول الأخرى لعام 2003

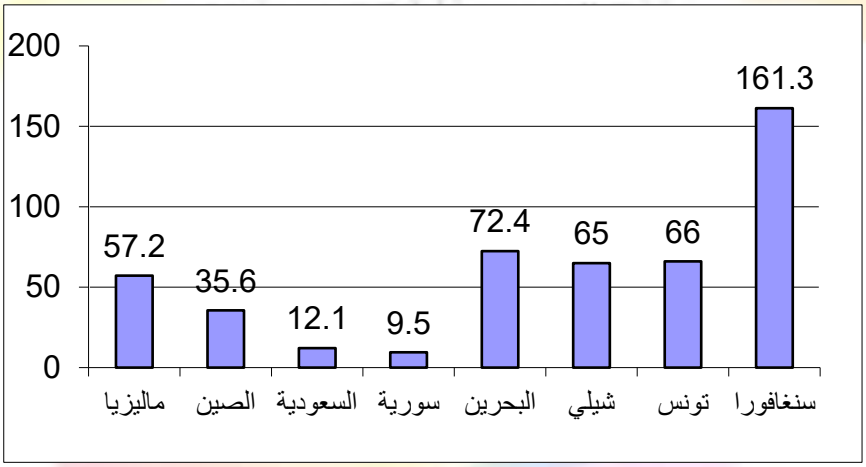

الشكل مقترح من قبل المؤلفين.

المصدر: UNCTAD, World Investment Report, 2004 .

على سورية أن تتخذ سنغافورة أو ماليزيا كمثال لها، فهاتان الدولتان قد حققتا نتائج قياسية بخصوص الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أن الإطار العام للأعمال فيهما هو إطار ملائم للمستثمرين (انظر دراسة البنك الدولي، إنجاز الأعمال، 2004).

ويلخص الجدول الآتي مجموعة البيانات المذكورة في تقرير الأونكتاد بخصوص الاستثمار في الدول العربية، وهو يذكر بالتالي:

- مؤشر النتائج الاستثمارية (سُلّم من 1 إلى 140)؛
- مؤشر إمكانية الاستثمار (سُلّم من 1 إلى 140)؛
- مقارنة بين المؤشرين.

الجدول 6- النتائج والإمكانيات حسب الدول بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، لعام 2003

الدولة	مؤشر الإمكانيات	مؤشر النتائج	المقارنة
الجزائر	81	101	أضعف من الإمكانيات
الأردن	68	54	أقوى من الإمكانيات
الكويت	28	132	أضعف بكثير من الإمكانيات
لبنان	58	96	أضعف بكثير من الإمكانيات
المغرب	93	46	أقوى من الإمكانيات
عُمان	50	129	أضعف بكثير من الإمكانيات
قطر	20	98	أضعف بكثير من الإمكانيات
السعودية	30	135	أضعف بكثير من الإمكانيات
سورية	90	103	أضعف من الإمكانيات
تونس	73	76	نفس درجة الإمكانيات
تركيا	86	112	أضعف بكثير من الإمكانيات
الإمارات العربية المتحدة	24	136	أضعف بكثير من الإمكانيات

المصدر: www.unctad.org

ملاحظة: يقيس مؤشر الأداء إلى أي حد بلغت الدول في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويقاس بحجم أو مقدار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنةً بحجم الاقتصاد الوطني للدولة. ويحسب بقسمة نسبة نصيب

الدولة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي على نسبة إجمالي الناتج المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي العالمي1.

يشير تقرير الأونكتاد إلى أن سورية لا تستغل إمكانياتها الاستثمارية بطريقة ناجحة. أما بخصوص النتائج، فلا بد من بذل جهود كبيرة للوصول إلى الأهداف المرجوة. وتحتل سورية المرتبة 103 على 140 دولة جرت دراستها على أساس النتائج المحققة، في حين أن قدرتها الفعلية على جلب الاستثمارات تخولها لاحتلال المرتبة 290.

إنّ الحكومة السورية تتمتع بظروف ملائمة تمكنها من تحسين وضعها الاقتصادي. وعلى مكتب الاستثمار أن يحدد في هذا الإطار شتى الحواجز التي تعرقل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأن يحاول تجاوزها، وذلك بتقديم خدمات قيّمة تستجيب لما يتطلع إليه المستثمرون. لكن كل هذه الجهود لن تؤدي للنتيجة المرجوة إذا لم تصاحبها في نفس الوقت إرادة فعلية في انفتاح الاقتصاد على المستثمرين المحليين والأجانب.

ويمكن تفسير حالة الضعف المستمر لمستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعدة عوامل لعل من بينها ضعف الهياكل الإدارية؛ والصورة السلبية للبلد في الخارج؛ وطول المدة الزمنية الفاصلة بين إبرام العقد مع الشريك العمومي وبداية التنفيذ؛ وصعوبة إيجاد التمويل، نظراً لعدم توافر الموارد المالية بصفة دائمة؛ والافتقار إلى سوق مالية متطورة وسوق صرف نشيطة،

1 United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), World Investment Report, 2004, Chapter 1, Electronic version, page 12.

2 Revue d'Echange Franco-Arabe (REFA) n 66, p 42.

مما يشكل أحد الحواجز المهمة أمام الاستثمار الخاص الداخلي والأجنبي، علما بأن إصدار المرسوم رقم 33/07/ 2003، من شأنه أن يساهم في إصلاح التشريع في مادة تحويل رؤوس الأموال وجعله أكثر مرونة.

من الضروري إذاً أن تساهم الاستثمارات الخاصة، الوطنية والأجنبية، في تحديث البلاد على مستوى البنية التحتية وعلى مستوى نقل التكنولوجيا وتحسين فرص العمل. لكن البيروقراطية، وضعف الهياكل القانونية، ما زالا يشكلان عائقا يؤدي إلى انعدام الثقة لدى المستثمرين.

ونتيجة لهذه البيانات، التي أشارت إليها دراسة للأونكتاد، فإن مؤشر التدفقات المحتملة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سورية بقيت ضعيفة نسبيا مقارنة بعدد من الدول الأخرى (المعدل الذي يقترب من 1 يشير إلى واردات مقبولة، والمعدل الذي يقترب من الصفر يشير إلى نتائج ضعيفة)1.

الجدول 7 - مؤشر التدفقات المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة

2001-1999

الاقتصاد	النتيجة
الجزائر	0.168
مصر	0.184
الأردن	0.190
لبنان	0.206
المغرب	0.150
المملكة العربية السعودية	0.304

1 www.cnuced.org/fdistatistics

الجمهورية العربية السورية	0.152
تونس	0.180
تركيا	0.155
الولايات المتحدة	0.689
المصدر: www.unctad.org	

2 - تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

من الصعب جداً أن نحصل على معلومات تتعلق بالآثار الإيجابية المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. ونلاحظ في هذا الإطار أن مكتب الاستثمار السوري لا يقدم أية معلومات بخصوص تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على فرص العمل، ونقل التكنولوجيا، والنمو الاقتصادي، أو التصدير. وهذه الصعوبة من شأنها الإيحاء بغياب استراتيجية واضحة، أو على الأقل، بعدم نجاح الاستراتيجية المعتمدة إزاء دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية.

ولئن كان من الصعب حاليا إصدار حكم نهائي على النتائج التي سجلتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية وأثرها على الاقتصاد، فإنه يمكن إبداء بعض الملاحظات في هذا الشأن.

(أ)- تأثير الاستثمارات على فرص العمل:

إن النتيجة الواضحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول، تتمثل أساسا في المساهمة الفعلية في خلق فرص عمل جديدة. وبالتالي فان المشاريع التي نُفذت في سورية أو التي هي بصدد التنفيذ، ستدعم حتما هذه التوقعات، ومن المنتظر أن يتم خلق حوالي 127 ألف فرصة عمل (لكن هذا العدد

ضعيف نسبيا نظرا لمستوى البطالة الذي يصل إلى حوالي 20 في المائة من العمال الناشطين لكن تقدر هيئة تخطيط الدولة معدل البطالة بـ10.8 في المائة وذلك وفقاً للبيانات المنشورة للمكتب المركزي للإحصاء في عام 2003). ومن المنتظر أن يتم تقسيم فرص العمل كالآتي: النصف في القطاع الصناعي، حوالي 40 ألفاً في قطاع المواصلات. لكن من المتوقع أيضا أن يتم خلق مجالات عمل إضافية تنطوي على كفاءة عالية، وذلك نظراً للانفتاح التدريجي للجهاز المصرفي وقطاع التأمين، إلى جانب قطاع التكنولوجيات الجديدة للاتصال.

وانطلاقا من إحصائيات مكتب الاستثمار، نلاحظ أنه تمت الموافقة على 3027 مشروعا محليا وأجنبيا تصل قيمتها الإجمالية إلى حوالي 10 مليارات دولار (451 مليار ليرة سورية)، وذلك منذ أن بدأ العمل في عام 1991 بالقانون رقم 10، وحتى حزيران/يونيو 2003 . ولقد تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية طويلا في قطاع النفط، حيث اتخذت شكل شركات مشتركة مع الحكومة السورية، وتركزت مؤخرا في شكل مشروع تهيئة واستغلال وتحويل في قطاع الغاز الطبيعي.

إنّ الأولويات الحالية تتمحور أساسا حول توسيع البنية الصناعية السورية لتصنيع أكبر كمية ممكنة من البضائع الموجهة للتصدير ذات القيمة المضافة العالية، وكذلك لتطوير بعض القطاعات التي من شأنها أن تصبح مصدرا هاما للعملة وخلق فرص العمل. ومن المنتظر أن تخلق المشاريع الجديدة 127 ألف

فرصة عمل كما سبقت الإشارة، لكن نسبة صغيرة فقط من المشاريع المصادق عليها هي التي بدأت العمل فعلاً[1].

لقد أعرب عدد كبير من رجال الأعمال عن رغبتهم في الاستثمار في سورية في القطاعين الصناعي والزراعي. لكن نسبة كبيرة منهم لم يقوموا بتنفيذ هذه المشاريع المعلنة (41 في المائة من مجموع المشاريع) بالنسبة للفترة التي تتراوح بين عامي 1991 و1995. أما في عام 2001، فإن 1 في المائة فقط من المشاريع هي التي جرى تنفيذها، ويبدو أن السبب في ضعف نسبة تنفيذ المشاريع يرجع أساسا إلى طول الإجراءات الإدارية وتعقيدها، وكذلك إلى العراقيل المتعلقة بالتمويل وبالنظام المصرفي، إلى جانب ارتفاع تكاليف المشاريع الاستثمارية.

كذلك توجد في سورية حاليا عدة شركات أجنبية، أساسا في قطاعي النفط والغاز، بالإضافة إلى قطاع الصناعات الغذائية، والخدمات (الإنترنت، والاتصالات)، والسياحة. ويوجد في هذا الإطار عدد من الشركات الدولية الكبيرة كالشركات التي تعمل في قطاع الطاقة مثل كوتوكو، وتوتال ـ فينا ـ إيليفا، وإينا نافتا بلين، ودوبلان، وديفون إينيرجي، وغولفساندس، وستراتيجيك إينيرجي، وشركات دولية أخرى مثل ميتسوبيشي، وسامسونغ، وموبيل، وديبون، وغراي ـ ماكينزي، وشركة المملكة القابضة (سلسلة فنادق الفور سيزونز).

1 Ambassade des Etats-Unis, Service commercial: Trade Promotion Coordinating Committee: a country commercial guide, 2003

وفقاً للتوقعات الرسمية، بلغت مشروعات الاستثمار الأجنبية والمشروعات المشتركة في سورية 121 مشروعا بقيمة إجمالية بلغت 130 مليار ليرة سورية (2.6 مليار دولار). أما بخصوص خلق فرص عمل، وطبقاً للأرقام التي أعلنها مكتب الاستثمار، فإن المشاريع في القطاع الصناعي وقطاع المواصلات، هي التي أنشأت أكبر عدد من فرص العمل، وذلك بنسبة 71780 فرصة بالنسبة للصناعة، و42609 فرص بالنسبة للمواصلات. أما القطاعات الأخرى، فهي لا تمثل مصدرا كبيرا لفرص العمل، وعلى سبيل المثال فإن قطاع الصحة والصيدلة قد أنشأ 3146 فرصة عمل فقط، إذ أن هناك إمكانيات هائلة في هذه القطاعات وفي قطاعات أخرى كالسياحة وتكنولوجيا الإعلام الجديدة والصناعات الغذائية وما إلى ذلك.

(ب)- تأثير الاستثمارات على نقل التكنولوجيا:

توفر الاستثمارات الأجنبية المباشرة لشركات الدولة المضيفة إمكانية استيعاب التقنيات الحديثة من خلال إقامة علاقات شراكة مع الشركات الأجنبية، وبالتالي تحصيل القدرات التكنولوجية من خلال تحويل التكنولوجيا. لكن لا يوجد في سورية أي دليل فعلي من شأنه الجزم بأن الاستثمارات الأجنبية قد ساهمت في هذا التحويل.

وعلى صعيد آخر، ومن أجل الاستفادة من آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الميدان التكنولوجي، لا بد أن يكون المستوى الوطني للتخصص والخبرة في الميدان التكنولوجي مرتفعا، على خلاف ما هو الحال في سورية حاليا (أنظر الشكل التالي المتعلق بالبراءات). وبالتالي، يجب منح التعليم والإعداد المتواصل لرأس المال البشري كل ما يستحقه من عناية، إذ أن توفير موظفين وتقنيين أكفاء في الميدان العلمي والتكنولوجي يُعد عاملا أساسيا

لتنمية الشركات ذات القدرة التنافسية وتطويرها، إلى جانب اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الشكل 9- عدد البراءات المسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة 1980-2000

(مقارنة بين سورية وبعض الدول)

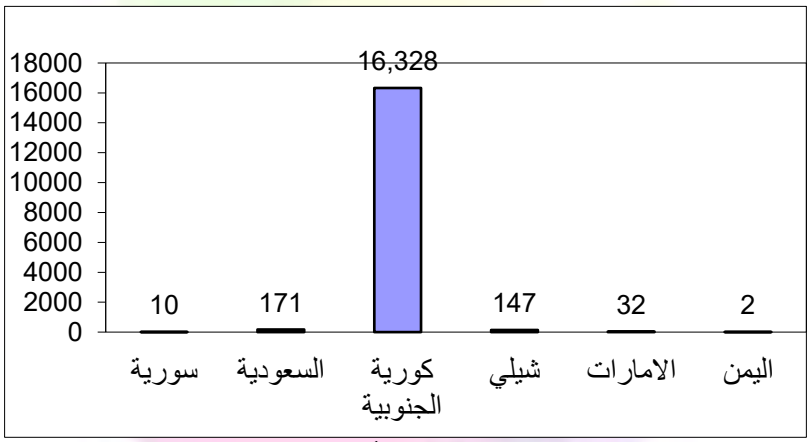

المصدر: تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003.

حسب تقرير التنمية الإنسانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2004، فان عدد الباحثين في ميدان البحث العلمي خلال الفترة 1990-2001، يبلغ 29 باحثا في سورية، مقابل 1052 في سنغافورة، و326 في تونس، و4186 باحثا في السويد. وفي خلال الفترة 1996-2002، قدرت مصاريف البحث العلمي في سورية بما يعادل 0.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة ببقية الدول مثل سنغافورة (2.1 في المائة)، أو تونس (0.5 في المائة)، أو السويد (4.6 في المائة).

من جهة أخرى، ورغم الجهود التي تبذلها الحكومة، بقي النظام التربوي والتعليمي في سورية غير متلائم مع الاحتياجات المحلية للصناعة. كما أن العلاقات بين الشركات الوطنية والأجنبية لا تزال ضعيفة. وبناء على ذلك، فإن هشاشة النظام التربوي تعيق الأخذ باستراتيجية ناجحة تفضي إلى خلق شركات أكثر ديناميكية، وإرساء مناخ يساعد على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وبالتالي، لا بد من اعتماد استراتيجية تحقق بعض الأهداف، منها تعيين السياسة الاستثمارية كوسيلة أساسية لخلق قدرات تكنولوجية محلية؛ ومنها أيضا توفير الكفاءات التي تحتاجها الصناعة المحلية بأعداد كافية، وذلك بتطبيق سياسة تكفل النهوض بمستوى التدريب والإعداد في المشروعات والشركات، وتشجع التنسيق والتداخل بين المؤسسات التربوية وقطاع الأعمال؛ ومنها إنشاء شبكة وطنية من المؤسسات الداعمة في القطاع التكنولوجي (أقطاب تكنولوجية) وخلق علاقات وطيدة مع الشركات من خلال استراتيجية لها أهداف محددة، وبرامج تشجيعية؛ ومنها أخيرا تشجيع الاستثمارات التي ترفع القيمة التكنولوجية المضافة في المناطق الحرة.

ويتوقع المسؤولون السوريون أن يؤدي تكوين شركات تعاونية مع مؤسسات أجنبية إلى نقل المهارات لفائدة السوريين. لكن لتحقيق هذه الأهداف، لا يجب أن يكون السوريون مجرد مديرين أو شركاء سلبيين، بل لا بد أن يكونوا قوة عاملة عالية الإعداد والتدريب، وعلى مستوى عال من التعليم، وذلك لتيسير عملية نقل التكنولوجيا والخبرة. من جهة أخرى، يلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم توفر بعد مناخا تنافسيا في سورية، وذلك نظراً لهيمنة القطاع العام وتركيز الاستثمار أساسا في قطاع الطاقة.

لكن رغم ذلك فإن الجهود التي تبذلها الحكومة جهود مشجعة. ولو طبقت الحكومة استراتيجية تهدف إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لساهمت مستقبلا في ديناميكية الاقتصاد السوري، خصوصا فيما يتعلق بتدفق المزيد من رؤوس الأموال الخاصة، ونقل التكنولوجيا، وتطوير السوق.

وفي نفس الميدان (التكنولوجيا والكفاءات)، خصصت سورية الموارد اللازمة للتعليم والتدريب. لكن رغم الجهود المبذولة، فإن هوة كبيرة ما زالت تفصل بين النخبة الجامعية وبين العدد الضئيل من التقنين، والمهندسين، ومديري الأعمال الأكفاء، الذين يجري توظيفهم في السوق السورية. وعلى المستثمرين الأجانب أن يتعاونوا مع الدولة لإعادة التوازن المفقود في هذه النقطة. من جانب آخر، فإن كثيرا من الشركات الأجنبية تؤكد على أهمية التدريب المهني، وهي كثيرا ما تُضطر إلى توفير تدريب داخلي يسمح لها بمواجهة التحديات المتنامية في ميدان جودة المنتجات، وهذه العوامل من شأنها أن تساهم فعليا في نقل المهارات إلى سورية.

من الصعب تقدير الأثر الكمي للاستثمارات في هذا الميدان، لكن يبدو أن الاستثمارات المتنامية في قطاعات التكنولوجيا العالية، كالإلكترونيات والاتصالات، لها أثر إيجابي في إبرام اتفاقات بين القطاع الخاص المحلي والشركات الدولية لنقل التكنولوجيا. لكن لا بد من التأكيد على أن إصلاح التشريع الوطني في مادة حماية الملكية الفكرية، وحل النزاعات، يُعد أساسيا لتشجيع الشركات الدولية على إبرام مثل هذه العقود، وعلى هذا الأساس، فإن هذه الشركات قادرة على أن تساهم بالفعل في تحويل التكنولوجيا باتجاه سورية، إذا رأت أن هذه الأخيرة توفر حماية فعلية لحقوق الملكية الفكرية.

من ناحية أخرى، يجب أيضا نقل التكنولوجيا على الصعيد الوطني، وذلك بتطوير العلاقة بين الصناعة وبين التربية الوطنية، تشجيعا لنقل التكنولوجيا من مراكز البحوث إلى الشركات، وتسهيل عملية التسويق. وعلى الحكومة السورية أن تقوّي الروابط عن طريق خلق رؤوس أموال عامة تتجه نحو تطوير السياسة العامة للبحث العلمي والتقدم التكنولوجي، واتخاذ إجراءات خاصة لصالح الأستاذة الباحثين لتمكينهم من استغلال بحوثهم في خلق مشروعات مبتكرة وقادرة على توفير فرص عمل لأصحاب الكفاءات.

من ناحية أخرى، يجب خلق "حاضنات للتكنولوجيا" تكون إطارا يضم الطاقات الكفيلة بتطوير مجال التكنولوجيات التي تنمو باطراد، والتعريف بها في الخارج، بالاعتماد على سياسة إعلام فاعلة. كما يجب على السلطة أن تشجع تكوين المشاريع في كل أنحاء البلد، وأن تشجع الاستثمار بكثافة في مجال الابتكار، وإنشاء صندوق وطني يتولى تمويل وإحياء المشروعات الصغرى إلى جانب صندوق مشترك يهدف إلى تمويل أنشطة الاختراع. بالإضافة إلى ذلك، لا بد من التشجيع على ظهور متخصصين في ميدان رأس مال الخطر (يمكنهم التكتل في إطار تجمعات مهنية)، من خلال الإجراءات والحوافز الضريبية.

(ج)- تأثير الاستثمارات على تكوين رأس المال

من المنتظر أن تقوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتوسيع القاعدة المالية للاقتصاد السوري، التي ترتكز أساسا على الزراعة والنفط. ويشير الجدول التالي إلى نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي.

ولو حاولنا المقارنة بين الأوضاع في سورية وفي بعض الدول النامية الأخرى، للاحظنا أن سورية تعاني تأخراً فادحاً، ذلك أن تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي لسورية وعلى الاستثمار عموماً منخفض في الوقت الراهن. وبالتالي فإن سورية مطالبة ببذل جهود إضافية كبيرة لتتمكن من منافسة بقية الدول وتنتقل إلى موقع كفيل باجتاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الجدول 8 - الناتج المحلي الإجمالي، تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، بملايين الدولارات،

وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2003

السنة	2001	2002	2003
الناتج المحلي الإجمالي (بملايين الدولارات الأمريكية)	19800	20300	21800
تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بملايين الدولارات الأمريكية)	110	115	150
النسبة المئوية للاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي	0.55	0.56	0.68
المصدر: Unctad, World Investment Report, 2004، أرقام من قبل المؤلفين.			

ورغم الارتفاع النسبي المسجل، فإن نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي (0.68 في المائة في عام 2003) تؤكد الدور الثانوي جداً الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي.

إن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي يعود في بعضه إلى ضعف الاستثمارات بصورة عامة، وضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة خاصة. ولكي يتحقق النمو الاقتصادي، لا بد من تشجيع الاستثمارات الوطنية والخاصة من خلال إرساء إطار تشريعي مشجع؛ إذ أن الاستثمارات، إلى جانب الاستهلاك والتصدير، تمثل أحد محركات الاقتصاد وأحد حوافز النمو الاقتصادي للدولة.

من جهة أخرى، فان المؤسسات الأجنبية، إلى جانب المساهمة المباشرة في الأموال الخاصة، تدعم أيضا تكوين رؤوس الأموال من خلال قدرتها على الحصول على قروض من البنوك الدولية وغيرها من المؤسسات المالية. ونظرا لمستوى الادخار في البلاد (وهو في تراجع منذ عام 2002 بحوالي 17 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة من شأنها الحد من الفارق المسجل بين الاستثمار والادخار، وذلك من خلال توفير الاحتياجات المالية للمشروعات، خاصة منها المشروعات المتوسطة والصغيرة، التي تعاني نتيجة رفع الحيازة للقطاع المصرفي.

على هذا الأساس، ولتحقيق النمو الاقتصادي في المستقبل، لا بد من تحسين الاستثمار (خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر) حتى ترتفع القدرة الإنتاجية للدولة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة الاستثمار قد شهدت تراجعاً كبيراً منذ التسعينات، إذ بلغت هذه النسبة 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 28 في المائة في السابق1.

1 DREE أرقام Ecowin للاستثمار

(د) تأثير الاستثمارات على تنمية الصادرات:

من المنتظر أن تلعب الشركات الدولية دوراً هاماً في النهوض بالصادرات، وذلك باعتبارها عاملاً استهلاكياً هاماً إلى جانب دورها التصديري لحسابها الخاص، لا سيما في المناطق الحرة التي يجب تدعيمها وتعميم تجربتها على باقي مناطق الدولة. كما أن الموقع الجغرافي الاستراتيجي لسورية يُعد عاملاً إيجابياً هاماً لتدعيم الصادرات نحو العالم العربي والاتحاد الأوروبي. وعلى هذا الأساس، فان اتفاقيات التبادل الحر التي أبرمتها سورية تمثل عاملاً أساسياً آخر، ومن المؤكد أنها ستساهم في انفتاح كثير من الأسواق في المستقبل. إن مثال شركة "Aceites del sur" (زيوت الجنوب) (أنظر الإطار 2 في قطاع الزراعة في الفصل الرابع من الدراسة) يبين لنا كيف أن ربط العلاقات مع مؤسسة أجنبية في شكل مشروعات مشتركة من شأنه توسيع الانفتاح على الأسواق الدولية.

3- توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات والدول:

(أ) توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات:

تقول إحصائيات مكتب الاستثمار، المتعلقة بالمشاريع الوطنية والأجنبية للفترة المتراوحة بين عامي 1994 و2002، أن المشاريع التي أقيمت بالفعل بلغ عددها 985 مشروعا في القطاع الصناعي و1953 مشروعا في قطاع المواصلات وذلك من مجموع 3021 مشروعا. إلا أنّ مكتب الاستثمار السوري لا يقدم معلومات بخصوص الاستثمارات الأجنبية المباشرة المسجلة في سورية، كما أن موقع الإنترنت لا يقدم إحصائيات في هذا الإطار. لكن بالرجوع إلى الدراسات التي قامت بها شركة "أوكو للاستشارات" OCO consulting (أنظر الشكل 11) نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة

أصبحت تتجه نحو قطاع الطاقة، والخدمات المالية، إلى جانب التكنولوجيات الحديثة، والكيمياء.

الشكل 10- عدد المشاريع حسب القطاعات في عام 2004

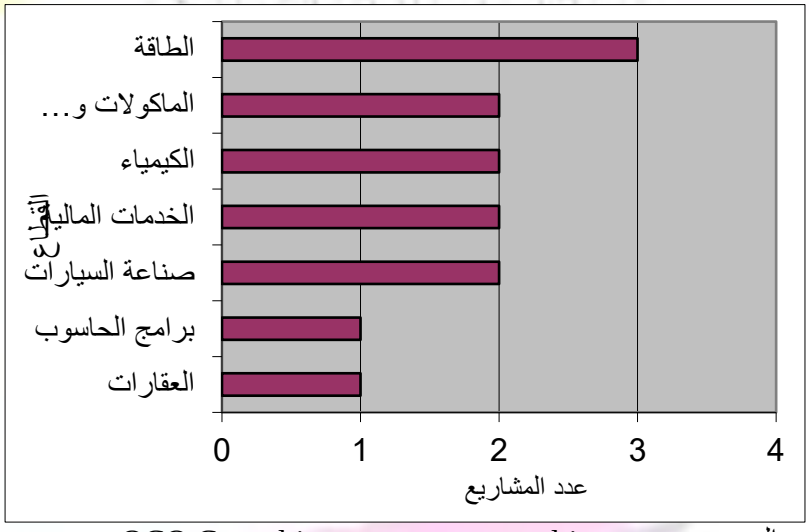

المصدر: OCO Consulting, www.ococonsulting.com

من ناحية أخرى، فإن قطاع المواصلات يحظى بعناية خاصة، المقصود بها إعادة الموقع الاستراتيجي لسورية كمفترق طرق يجمع إيران والعراق بباقي الدول المتوسطية، وأوربا بدول الشرق الأوسط. ولقد ساهمت عدة شركات أوربية في إعادة تهيئة سورية من خلال إعداد وتنفيذ المشاريع الكبرى لإقامة البنية التحتية للبلد، وفي ميدان الري وصرف المياه، إلى جانب إنتاج ونقل الكهرباء، وكذلك المواصلات البرية والجوية أو الريفية (أي مواصلات الريف التي تساعد في تطوير الزراعة). ومن المتوقع أن تشهد عدة قطاعات أخرى تطورا سريعا خاصة في ميدان الصحة والاتصالات، والإعلام.

على صعيد آخر، يمثل قطاع التجهيز والتزويد الصناعي أحد القطاعات الواعدة. أما القطاعات التي تتمتع فيها سورية بطاقات تصديرية كبيرة فتتمثل أساسا في قطاع النسيج والملابس وكذلك قطاع تصنيع المواد الغذائية. على هذا الأساس، فإن سورية مطالبة بالتعريف بطاقاتها في هذا الميدان.

ولقد شهد قطاع إنتاج الكهرباء والإسمنت في الآونة الأخيرة انفتاحا على الاستثمار الخاص، لكن ذلك لم يحل دون سيطرة القطاع العام على عدة مجالات من أهمها النقل الجوي، والسكك الحديدية، والهواتف الأرضية، وتكرير النفط، والمياه المعدنية، وتسويق الحبوب.

(ب) توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب الدول:

بخصوص توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب الدول، يلاحظ أن عددا من الشركات الأجنبية برزت مؤخرا على الساحة السورية، منها الوافدة من دول عربية، ومنها الوافدة من فرنسا، وكندا، وأوكرانيا، والولايات المتحدة الأمريكية. والمطلوب من الجهات المسؤولة في سورية أن تقوم بالتعريف بهذه التطورات وتعزيزها.

الشكل 11- توزيع المشاريع حسب الدول من كانون الثاني/يناير 2002 إلى تموز/يوليو 2004

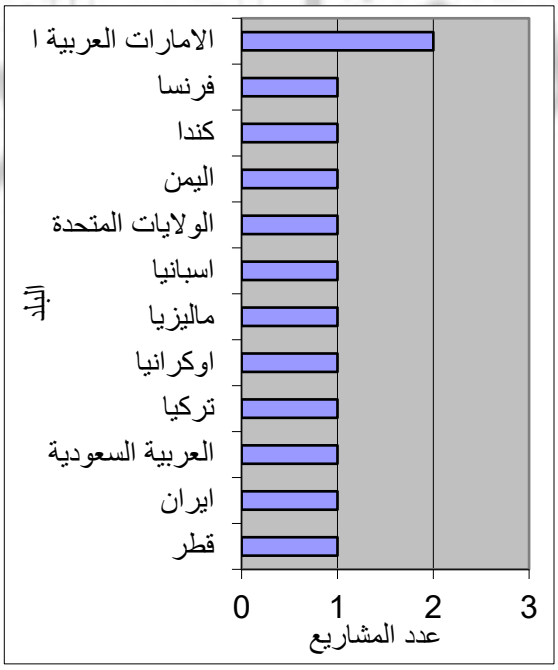

المصدر: OCO Consulting, www.ococonsulting.com

حسب البيانات المتوافرة من شركة OCO للاستشارات، وقّعت 13 دولة مختلفة على اقتراح بشأن 13 مشروعا استثماريا، وذلك خلال الفترة من كانون الثاني/يناير 2002 إلى تموز/يوليو 2004 (من هذه الدول إيران، وكندا، واليمن، والإمارات العربية المتحدة، وإسبانيا، وتركيا، وفرنسا، والمملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة الأميركية، وأوكرانيا، وماليزيا). وتشهد هذه البيانات على الانفتاح التدريجي لسورية على الاستثمار الأجنبي.

ونلاحظ أن بعض المشاريع قد تقرر أن تقيمها في سورية شركاتٌ دولية كبيرة، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في الترويج لصورة إيجابية للبلاد في الخارج وفي تشجيع الشركات الأجنبية على الاستثمار في سورية.

الجدول 9- الاستثمارات التي أنجزتها الشركات الأمريكية من كانون الثاني/يناير 2002، إلى تموز/يوليو 2004

			عدد المشاريع	معدل الاستثمارات	مجموع الاستثمارات	النسبة المئوية من جملة الاستثمارات
كارغيل	الولايات المتحدة	مينيا بوليس	1	150	150	88.8
تنجانيقا	كندا	فانكوفر	1	19	19	11.2
المجموع			2	84.5	169	100.0

المصدر: OCO Consulting

في الفترة بين كانون الثاني/يناير 2002، وتموز/يوليو 2004، قامت شركتا كارغيل (الولايات المتحدة) وتانغانيقا (كندا) وحدهما باستثمار حوالي 169 مليون دولار. في هذا الإطار، وحسب بيانات OCO Consulting، سجل قطاع الطاقة استثمارا يقدر بنحو 19 مليون دولار، أما قطاع الأغذية فقد سجل استثمارا بقيمة 150 مليون دولار.

لكن لا بد من تدعيم هذا الاتجاه عن طريق إبرام اتفاقات دولية تتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يمكن إقامتها في سورية (أنظر الفصل الثاني 2).

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***